**المحاضرة الأولى : التوازن عند كينز في حالة وجود قطاعين**

إن فرض الأجر النقدي يحدد الأجر الحقيقي في النموذج التقليدي لا أساس له من الصحة حسب رأي المدرسة الكينيزية، فلا توجد حسب رأي كينز أي وسيلة يمكن للعمال من خلالها تخفيض أجورهم الحقيقية حتى تصل لسعر معين عن طريق التفاوض في كل فترة مع المنظمين حول القيمة النقدية لأجورهم، والحكم ببطلان فرض علاقة الأجر الحقيقي بمستوى التوظيف يعني سقوط أهم ركيزة للتحليل التقليدي في كيفية وطريقة تحقق الاستخدام الأمثل في سوق العمل، على العكس نجد أن حجم الاستخدام في النموذج الكينزي يتوقف على حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية المطلوبة من طرف القطاعات الثلاث (القطاع العائلي، القطاع الإنتاجي، القطاع الحكومي)، فمجموع ما تطلبه هذه القطاعات مجتمعة يشكل أساس النظرية العامة لكينز، حيث نجد أن مضمون النظرية يكمن في شرح العلاقة بين الطلب الكلي الفعال ومستوى الناتج الإجمالي، والبحث عن الطريقة المثلى لاستغلال الطاقات العاطلة في الاقتصاد بهدف الوصول إلى حالة التشغيل التام، ويمثل الطلب الكلي الفعال مجموع الإنفاق للقطاعات الثلاث، القطاع العائلي ويشمل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، والقطاع الإنتاجي يضم الإنفاق الاستثماري، والقطاع الحكومي يمثل الإنفاق الحكومي، ومن ثم التوازن الكينزي في الأجل القصير في اقتصاد مغلق يتوقف على ثلاث متغيرات أساسية وهي حجم الاستهلاك وحجم الاستثمار وحجم الإنفاق الحكومي، هذا ويعتبر الاستهلاك أهم عنصر في معادلة الطلب الكلي لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي، "ففي النموذج الكينزي نجد أن الناتج الكلي لا يتحدد بحجم العمالة كما هو مبين في النموذج الكلاسيكي، بل يتحدد وفق نظرة المستثمرين للمستقبل وتوقعاتهم لحجم الاستهلاك.

**1: تحديد الدخل التوازني**

يتحدد مستوى الإنتاج في النموذج الكينزي وفقا للطلب الكلي الفعال، حيث يعتبر سوق السلع والخدمات هو السوق الاستراتيجي لتحديد هذا المستوى من الإنتاج، ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تحقق التعادل بين الدخل الوطني والطلب الكلي الذي يمثل إجمالي السلع والخدمات التي ترغب القطاعات الثلاثة في الإنفاق والحصول عليها، ويمكن التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات بتعادل مكونات الطلب الكلي مع الناتج الكلي وفق بالمعادلة الآتية:

**Y = C + I+G+X-M.............(1)**

حيث:

**Y:** الدخل الوطني.

**C:** الإنفاق الاستهلاكي.

**I:** الإنفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

فكل إنفاق يمثل قطاع معين، ومن ثم يتحدد التوازن الكلي بتعادل الناتج الكلي مع مجموع إنفاق كل من القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع العالم الخارجي، وسوف نتطرق للتوازن الكلي في حالة قطاعين ثم ثلاثة قطاعات، ثم التوازن الكلي لأربعة قطاعات.

**1ــ1: تحديد الدخل التوازني في حالة وجود قطاعين (القطاع العائلي، قطاع الأعمال)**

**1ــ1ــ1: دالة الاستهلاك**

يمثل إنفاق القطاع العائلي النسبة الأكبر من مكونات الطلب الكلي، ولهذا فإن الاستهلاك يلعب دورا أساسيا في النظرية الكينيزية لتحديد مستوى الدخل التوازني، ويعتقد كينز أن مستوى الإنفاق الاستهلاكي يكون دالة مستمرة في الدخل المتاح، وهو عبارة عن الدخل الشخصي مطروحا منه مدفوعات الضرائب، ولا يعني ذلك عدم وجود عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك، إلا أن الدخل هو أهم محدد للاستهلاك إذا أهملت العوامل الأخرى الأقل أهمية أو الثابتة على المدى القصير، ودالة الاستهلاك كما صاغها كينز هي جدول خطط الاستهلاك لمستويات مختلفة من الدخل المتاح، وأن هذا الجدول للاستهلاك المخطط يخضع لقانون سيكولوجي أساسي، حيث يكون التغير في الاستهلاك اقل من التغير في الدخل المتاح، ووفقا لذلك فإن دالة الاستهلاك لها ميلا اقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير إلى أن أي زيادة في مستوى الدخل تؤدي إلى الزيادة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل، ويمكن كتابة العلاقة الخطية بين الاستهلاك والدخل على الصورة الآتية:

**C =**$ C\_{O }$**+ by...........(2)**

حيث:

**C :** الإنفاق الاستهلاكي

**b** : الميل الحدي للاستهلاك، وهو مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن حدوث تغير في الدخل بوحدة واحدة، ويعبر الميل الحدي للاستهلاك عن ميل دالة الاستهلاك، ولابد أن تكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد واكبر من الصفر.

$C\_{O}$ : حجم الاستهلاك المستقل عن الدخل.

**Y** : الدخل الشخصي المتاح.

إن حجم الدخل الشخصي المتاح يمثل المحدد الرئيسي للاستهلاك في هذه الدالة، فالعلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة طردية، حيث كلما زاد الدخل زاد حجم الاستهلاك والعكس صحيح، وحجم الزيادة في الاستهلاك تعتمد على نسبة الميل الحدي للاستهلاك، هذا الميل الذي يوضح نسبة ما يوجه للاستهلاك ونسبة ما يتم الاحتفاظ به على شكل مدخرات، وتعتمد دالة الاستهلاك الكينزية على ثلاث افتراضات أساسية:

* العلاقة الخطية المستقرة بين الاستهلاك والدخل.
* هناك عوامل كثيرة ومختلفة تعمل على تحديد الاستهلاك مثل الأذواق والتفضيلات والدخل وأسعار الفائدة، إلا أن الدخل يبقى أهم هذه العوامل على الإطلاق، فالاستهلاك يتغير طرديا مع الدخل، فأي زيادة في الدخل تؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك، وإن كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك تقل عن نسبة الزيادة في الدخل.
* الاستهلاك الحقيقي الجاري دالة في الدخل الحقيقي الجاري وليس دالة في الدخل الحقيقي للفترة السابقة، بمعنى أن استهلاك الأفراد في الفترة الحالية يعتمد على دخلهم الجاري في نفس الفترة وليس في دخل الفترة الزمنية السابقة.

إذا فالاستهلاك يتزايد بتزايد الدخل ولكن بمقدار اقل، ويدل هذا على أن الميل الحدي للاستهلاك يقع بين الصفر والواحد(1>b>0)، أما المعلمة a فهي ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يتغير بتغير الدخل وهو يمثل قيمة الاستهلاك الممولة من مدخرات سابقة في حالة انعدام الدخل الجاري، ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانيا من خلال تعيين مستويات مختلفة من الدخل وما يقابلها من مستويات الاستهلاك، فإذا افترضنا أن دالة الاستهلاك كانت على الشكل **C=**$ 100$**+0,75y،** فإذا كان الدخل يساوي مثلا 800 وحدة نقدية فإن حجم الاستهلاك يكون عند مستوى700، وحصلنا على هذه النتيجة بتعويض الدخل في معادلة الاستهلاك، ويمكن الحصول على توليفات أخرى من الدخل والاستهلاك بنفس الطريقة، ومن خلال هذه التوليفات يمكن رسم منحنى دالة الاستهلاك على الشكل الآتي:

**الشكل رقم (9): منحنى دالة الاستهلاك**

C00

700

**C=**$ 100$**+0,75y**

a=100

Y00

800

تبدأ دالة الاستهلاك من مستوى موجب والذي تمثله المعلمة a والتي تعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك إذا أصبح الدخل منعدما، ويتزايد الاستهلاك بتزايد الدخل ولكن بمعدل متناقص والذي نعبر عنه بالميل الحدي للاستهلاك، فالميل الحدي للاستهلاك يعبر عن ميل ونزعة الافراد للاستهلاك وفي الوقت نفسه يعبر عن ميلهم للادخار، فقرار الافراد بانفاق جزء ما من الدخل على الاستهلاك يعني في الوقت نفسه تحديد حجم ما يدخرونه من هذا الدخل، فالادخار هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل غير الموجه للاستهلاك، ومجموع الجزء الوجه للاستهلاك والجزء الموجه للادخار يساوي قيمة الدخل المتاح، وعلى ذلك يمكن كتابة معادلة الدخل المتاح كما يلي:

**Y=** $C$**+ S...........(3)**

وتوضح المعادلة رقم (3) أن الدخل المتاح بالتعريف يتطابق مع الاستهلاك والادخار، ولذا فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك تحدد ضمنيا العلاقة بين الدخل والادخار، من خلال هذه المعادلة يمكن كتابة معادلة الادخار على الشكل الآتي:

**S=** $Y$**-C.............(4)**

وبتعويض معادلة الاستهلاك رقم (2) في المعادلة رقم (4) نجد:

**S=-** $C\_{O}$**+(1-b)y........(5)**

ويمكن تمثيل كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار في الشكل الآتي:

 الشكل رقم (10): منحنى دالة الادخار

 c

C4

C3

C2

c1

C0

 Y1 y2  Y3 y4 Y

-C0

يوضح هذا الشكل مقدار ما يتم تخصيصه للادخار وما يتم توجيهه للاستهلاك عند مستويات مختلفة من الدخل، حيث الزيادة في الاستهلاك تكون اقل من الزيادة في الدخل وهذا راجع للميل الحدي للاستهلاك، فنتيجة لارتفاع الدخل من المستوى (**y1**) إلى مستوى **(y2)** انتقل حجم الإنفاق الاستهلاكي من المستوى (**C1**) إلى المستوى (**C2**)، إلا أن حجم الزيادة في المستوى الاستهلاكي كان اقل من حجم الزيادة في مستوى الدخل، ويعبر خط 45 درجة عن علاقة الإنتاج بالدخل وهو يمثل منحنى دالة الإنتاج، أما منطقة الادخار السالب فهي تعبر عن سلوك الأفراد في الإنفاق عند انعدام دخولهم، وهذا يعني أن مستوى الدخل عاجز عن تغطية الإنفاق الاستهلاكي، فالأفراد يمولون نفقاتهم من المدخرات أو التصرف في موجودات بحوزتهم أو الاقتراض، أما نقطة التقاطع بين منحنى دالة الاستهلاك وخط 45 درجة فهي تمثل نقطة التعادل بين الدخل والاستهلاك، فعند هذا المستوى تكون قيمة الادخار منعدمة ويخصص كامل الدخل للاستهلاك، وبعد هذا المستوى تصبح أي زيادة في الدخل تخصص للاستهلاك والجزء الباقي يوجه للادخار.

**1ـــ1ـــ2: مضاعف الاستهلاك**

يشير مفهوم المضاعف الى عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل نتيجة التوسع في الإنفاق الاستهلاكي أو أحد مكونات الطلب الكلي، ويرمز له بالرمز (K)، ولاشتقاق مضاعف الإنفاق نقوم بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن من اجل تحديد المستوى التوازني للدخل المقابل للمستوى التوازني للإنفاق الاستهلاكي، فإذا كان شرط التوازن كالآتي:

العرض الكلي = الطلب الكلي

حيث يمكن صياغة هذا الشرط رياضيا كالآتي:

Y=C ....... (1)

C=a+by ..... (2)

وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1)، وبعد إعادة ترتيب المعادلة فإن المستوى التوازني للدخل يكون:

Y=$\frac{1}{(1-b)}C\_{O }$

ومن ثم فإن مضاعف الاستهلاك (K) يأخذ الصيغة الآتية:

K=$ \frac{1}{(1-b)}$

ويوضح تحليل المضاعف أن التغير في الطلب الاستهلاكي سوف يؤدي إلى تغير في الدخل اكبر من الزيادة التي حدثت في الإنفاق الاستهلاكي.

ولتحديد قيمة التغير في الدخل التوازني نتيجة التغير في الإنفاق الاستهلاكي نستخدم الصيغة الآتية:

 $ΔY=K\_{C} Δ C$

ومعنى هذه الصيغة أن التغير في الدخل يكون أكبر من التغير في الإنفاق الاستهلاكي بقدر عدد مرات المضاعف.

**1ــ1ــ 3: دالة الاستثمار**

سنعالج الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالدخل التوازني من خلال مرحلتين؛ نفترض في المرحلة الأولى أن الإنفاق الاستثماري متغيرا خارجيا، وفي المرحلة الثانية نفترضه متغيرا داخليا.

**1 ــ1ــ 3 ــ 1: الإنفاق الاستثماري متغيرا خارجيا**

يتوقف حجم الاستثمار على عوامل عديدة من بينها سعر الفائدة، الدخل، التوقعات المستقبلية للأفراد.... الخ، وسوف نفترض في هذه المرحلة من التحليل أن الاستثمار متغيرا خارجيا حيث تتحدد قيمة من خرج النموذج، ومن ثم تكون قيمة الاستثمار ثابتة، ونشير إليه بالرمز ($I\_{0}$)، ومن ثم تتخذ دالة الاستثمار الشكل الآتي:

$I$=$I\_{0}$ ; $I\_{0}$ >0

وبإعادة صياغة النموذج فإن دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار في النموذج تكونان على النحو الآتي:

C=$C\_{O }$+ by

$I$=$I\_{0}$

وشرط توازن سوق السلع والخدمات في هذه الحالة(حالة وجود قطاعين وإنفاقا استثماريا خارجيا) أن يتحقق شرط التوازن كما يلي:

**العرض الكلي=الطلب الكلي**

حيث يتحقق شرط التوازن في سوق السلع والخدمات بتحقق المعادلة الآتية:

**Y=**$C\_{O }$**+ by+**$ I\_{0}$

وتعبر معالة شرط التوازن على أن الناتج الوطني من السلع والخدمات لا بد وأن يتعادل مع الطلب على هذه السلع والخدمات، ويمكن التعبير عن شرط التوازن بيانينا بالشكل الآتي:

الشكل رقم(11): توازن سوق السلع والخدمات في حالة وجود قطاعين

 E

**C**+$ I$

**Y=** $C\_{O }$**+ by+**$ I\_{0}$

$$C\_{E}$$

**C=**$C\_{O }$**+ by**

$$C\_{O }+I\_{0}$$

$I$**=**$I\_{0}$

$$C\_{O }$$

$$I\_{0}$$

**Y**

$$Y\_{E}$$

يمثل الخط °45 العرض الكلي أو الناتج من السلع والخدمات وهو ليس منحنى حقيقيا للعرض الكلي وإنما يشير إلى الكمية الممكن إنتاجها بتضافر عوامل الإنتاج المعروفة، وتمثل دالة الاستهلاك طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية والخدمات حيث تبين مستوى الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة، وتمثل دالة الاستثمار الطلب على السلع الاستثمارية، والدالتان معا تمثلان الطلب الكلي على السلع والخدمات، اما النقطة (E) فهي تمثل تقاطع منحنى الناتج الكلي ومجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وهي تعبر عن تحقق شرط التوازن وتمثل المستوى الوحيد الذي يتساوى عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي، والنقطة ($Y\_{E}$) تمثل المستوى التوازني للدخل، أما النقطة ($C\_{E}$) فتمثل المستوى التوازني للإنفاق الكلي.

إذا كان بإمكاننا الحصول على المستوى التوازني بيانيا بتقاطع منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي فإنه رياضيا يمكن الحصول عليه بإحلال دالتي الاستهلاك والاستثمار في معادلة شرط التوازن، فانطلاقا من شرط التوازن:

**العرض الكلي= الطلب الكلي**

وبما أن العرض الكلي يمثل الدخل (Y)، والطلب الكلي يمثل مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على السلع والخدمات ، فإنه يمكن الحصول على المستوى التوازني للدخل كالآتي:

**Y= C+**$ I$ ***.......(1)***

**C=**$C\_{O }$**+ by.....(2)**

$I$**=**$I\_{0}$**.............(3)**

بتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1) نجد:

**Y=** $C\_{O }$**+ by+**$ I\_{0}$**.......(4)**

**Y-by=**$C\_{O }$**+**$I\_{0}$ **......... (5)**

Y=$\frac{C\_{O }+I\_{0}}{(1-b)}$ ...........(6)

تعبر المعادلة رقم (6) عن المستوى التوازني للدخل في ظل وجود القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وبما أن الإنفاق الاستثماري متغيرا خارجيا، فإن المستوى التوازني للاستهلاك يتحدد بإحلال المستوى التوازني للدخل في دالة الاستهلاك.

**1 ــ1ــ 3 ــ 2: الإنفاق الاستثماري متغيرا داخليا**

افترضنا في المرحلة السابقة أن الاستثمار متغيرا خارجيا، وفي هذه المرحلة نفترض أن الاستثمار متغيرا داخليا تابعا للدخل، وان دالة الاستثمار دالة خطية في الدخل تتزايد بمعدل متناقص بتزايد الدخل، أي أن الاستثمار يزيد عندما يرتفع الدخل ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل، ويتم تحديد المستوى التوازني بنفس شروط التوازن في حالة الاستثمار متغيرا خارجيا، أما تحديد المستوى التوازني جبريا فيتم على الشكل الآتي:

**Y= C+**$ I$ ***.......(1)***

**C=**$C\_{O }$**+ by.....(2)**

**=**$I\_{0}+LY$$I$ ***......(3)***

بتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1) نجد:

**Y=** $C\_{O }$**+ by+**$ I\_{0}+LY$**.......(4)**

**Y-by-LY=**$C\_{O }$**+**$I\_{0}$ **......... (5)**

Y=$\frac{C\_{O }+I\_{0}}{(1-b-L)}$ ...........(6)

تعبر المعادلة رقم (6) عن المستوى التوازني للدخل في ظل وجود القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وبما أن الإنفاق الاستثماري متغيرا خارجيا، فإن المستوى التوازني للاستهلاك يتحدد بإحلال المستوى التوازني للدخل في دالة الاستهلاك، وكذا الأمر بالنسبة لمستوى الاستثمار التوازني.

**1ـــ1ــــ4: مضاعف الاستثمار**

إن تغير الإنفاق الاستثماري بالزيادة يعني زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبهذه الزيادة يتجاوز الطلب الكلي المستوى الأصلي للعرض الكلي مما يؤدي إلى تناقص المخزون، وهذا الانخفاض في المخزون يعني أن المنشات تنتج المزيد من السلع والخدمات مما يدفع بالناتج إلى مستوى توازني جديد، فالتغير في الاستثمار يحدث تغيرا في الدخل أكبر في الدخل، ويمكن صياغة هذا التغير رياضيا على الشكل الآتي:

$$ΔY=K\_{I} Δ I$$

حيث مضاعف الاستثمار يساوي:

$K\_{I}$= $\frac{1}{(1-b-L)}$

ومعنى هذه الصيغة أن التغير في الدخل يكون أكبر من التغير في الإنفاق الاستثماري بقدر عدد مرات المضاعف، وبما أن الاستهلاك دالة في الدخل فان الاستهلاك يتزايد أيضا، وخلاصة القول أن أي تغير في الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تغير في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لتغير الدخل، وبتغير كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري يؤدي هذا إلى تغير اكبر في الدخل